The Guardians of the Cedars
National Lebanese Movement

The President

حراس الأرز
حركة القومية اللبنانية

الرئيس

صدر عن حزب حرَّاس الأرز ـ حركة القوميّة اللبنانية، البيان التالي:

إنَّ حالة الشلل والتفكّك الكامل التي وصل إليها الحكم اللبناني لا تعود إلى رداءَة الطبقة السّياسية فحسب، بل أيضاً إلى رداءَة النظام السّياسي اللبناني المبني على إتفاق الطائف، هذا الإتفاق الذي حوّل النظام الرئاسي إلى نظام متعدّد الرؤوس.

منذ العام ١٩٨٩ ونحن نحذر من خطورة هذا الإتفاق وإنعكاساته السّلبية على الحياة السّياسية في لبنان، ولكن الجميع تسابقوا على تأييده من منطلق حساباتهم الشخصية حتى أوقعوا البلاد في هذه الورطة الكبيرة، وأصبح الخروج منها أمراً يكاد يكون مستعصياً.

إدّعوا أنَّ الطائف أجمع عليه الشعب اللبناني، وما زالوا يكرّرون هذا الكلام في كل مناسبة، بينما الحقيقة إنَّ الشعب اللبناني لم يكن له رأي في هذا الإتفاق، وإنَّ من أجمع عليه هم حفنة من النواب السّابقين الذين فقدوا صفتهم التمثيلية بعد أن جدّدوا لأنفسهم خمس مرات وباتوا لا يمثلون الشعب تمثيلاً صحيحاً.

وإدّعوا أيضاً إنَّ هذا الإتفاق أنهى الحرب "الأهلية" في لبنان، وما زالوا يردّدون هذا الكلام ببغائياً حتى اليوم، بينما الحقيقة هي غير ذلك، أولاً، لأن الحرب لم تكن أهلية، وثانياً، لأن الحرب إنتهت بفعل الإجتياح السّوري للمناطق الشرقية في ١٣ تشرين ١٩٩٠ والقضاء على المقاومة اللبنانية، وإحكام السّيطرة السّورية على كافة الأراضي اللبنانية.

وإدّعوا كذلك إنّ هذا الإتفاق أعاد التوازن إلى المؤسسات الدستورية، بينما الحقيقة إنه أحدث إنشقاقاً عميقاً بين تلك المؤسسات وبخاصةٍ على مستوى الرئاسات الثلاثة، وزاد من تأجيج الصراعات الطائفية والمذهبية على النحو الحاصل اليوم بدلاً من تخفيفها، وخلق نظاماً أوليغارشياً سمي لاحقاً بالترويكا الحاكمة، من دون أن ننسى إنه كرّس التدخل السّوري في الشؤون اللبنانية... وعلى ذكر سوريا لا بُدّ من الإشارة إلى أنها كانت العرّاب لهذا الإتفاق من خلال نائب رئيس جمهوريتها الذي أشرف يومذاك على كل حرفٍ من بنوده مما يؤكد إنَّ إتفاق الطائف مطعون بمصداقيته من الأساس بإعتبار إنَّ طبيعة النظام السّوري العدائية تجاه لبنان تمنعه من الموافقة على مشروع يرعى مصلحة اللبنانيين العليا.

واليوم ، وبعد فشل هذا الإتفاق في كافة المجالات، بدأت بعض الأصوات ترتفع وتنادي بما سبق ونادينا به منذ ١٧ عاماً، وهذا أمر إيجابي نأمل أن يتطوّر من خلال تزايد عدد الأصوات المعترضة عليه لكي تصبح مع الوقت أكثرية فاعلة وقادرة على إجراء التعديلات المطلوبة لإرساء الحكم على قواعد سليمة.

نعود ونكرّر إنَّ الحل الأمثل يكون بالعودة إلى الدستور الأساسي بعد إقرار مشروع فصل الدّين عن الدولة وإقامة الدولة العلمانية.

لبّـيك لبـنان

أبو أرز
في ٦ تشرين الأول ٢٠٠٦